

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

SAICM/InfDisc/8

Distr.: General
30 October 2008

Arabic
Original: English

المناقشات غير الرسمية للتحضير للدورة الثانية
للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول
روما، ٢٣ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

تقرير المناقشات غير الرسمية للتحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

أولاً - افتتاح الدورة

- ١ - افتتح السيد ماثيو غوب منسق أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المناقشات غير الرسمية عند الساعة ١٠/٤٠ صباح يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٢ - ورحب الكثير من المشاركين في بيانهم الافتتاحية بالفرصة التي أتاحت لهم للإسهام في تعزيز عمليات التحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية من خلال المناقشات غير الرسمية مع قول أحد هؤلاء المشاركين إن من الضروري منح النتائج التي ستمخض عنها المناقشات نفس الأهمية التي تمنح لتلك التي يسفر عنها اجتماع الفريق العامل القانوني والتقني المفتوح العضوية الذي يعقد بالاقتران مع المناقشات غير الرسمية.
- ٣ - ودعا مشارك آخر إلى التفريق بوضوح بين إجراءات العمل الخاصة بالمؤتمر وتلك الخاصة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقال إن على المؤتمر أن يركز على المناقشات الرفيعة المستوى على نسق نفس الخطوط التي يعمل على أساسها المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع تقديم النتائج في شكل ملخص الرئيس للقضايا والحلول الرئيسية بالإضافة إلى المقررات بشأن بعض المسائل الإدارية مثل الميزانية واللائحة الداخلية. وحث أحد المشاركين، الذي كان يتحدث نيابة عن مجموعة إقليمية، على أن يسند للقضايا ذات الصلة بتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي أولوية عليا بغرض تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الخاص بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وقال إن من الضروري أيضاً التوصل إلى تفهم مشترك بشأن القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة. ودعا مشارك آخر إلى أن يصبح المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية جهازاً فرعياً من أجهزة المؤتمر، وشجع على إشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بصورة كاملة في المؤتمر.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب المشاركون السيد باجيد الو (نيجيريا) والسيدة كاترينا سيبكونا (الجمهورية التشيكية) للعمل كرئيسين مشاركين خلال المناقشات الجارية وفقاً للاقتراح الرامي بانتخاب مشارك من بلد متقدم وآخر من بلد نام.

باء - إقرار جدول الأعمال

٥ - اعتمد المشاركون جدول الأعمال الوارد أدناه على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي وزع في الوثيقة SAICM/InfDisc/1:

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - مناقشات تحضيرية للقضايا التي ينتظر أن ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية:

(أ) القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة؛

(ب) طرائق للإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي؛

(ج) الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك تقييم أداء تمويل النهج الاستراتيجي؛

(د) استعراض النهج الاستراتيجي واستكماله:

١' تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي والقرارات الاستراتيجية التي يحتمل اتخاذها لكفالة فعالية التنفيذ في المستقبل؛

٢' عملية لإمكانية إضافة أنشطة جديدة لخطة العمل العالمية؛

(هـ) علاقة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بالنهج الاستراتيجي.

٤ - تنظيم الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٥ - المسائل الأخرى.

٦ - اعتماد تقرير الاجتماع.

٧ - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

٦ - اتفق المشاركون على الاجتماع من الساعة ١٠ صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساءً يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومن ١٠ صباحاً وحتى الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الثالثة وحتى الرابعة بعد ظهر يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، رهنأً بإجراء تعديلات حسب مقتضى الحال.

دال - الحضور

٧ - شارك ممثلون من الحكومات التالية في المناقشات: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، البرازيل، بوركينا فاسو، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، إرتيريا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غينيا، غويانا، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية - إسلامية)، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، ماليزيا، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، مقدونيا الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فتزويلا (الجمهورية البوليفارية) وزامبيا.

٨ - كما شارك ممثلون من المنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة التالية: المفوضية الأوروبية، منظمة الدول الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، منظمة الصحة العالمية، المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية.

٩ - وشارك أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: Agenda for Environment & Responsible Development, Armenian Women for Health and Healthy Environment, Basel Convention Regional Coordinating Centre for Africa, Center for International Environmental Law, Centro de Analisis y Accion en Toxicos y sus Alternativas (Centre for Analysis and Action on Toxics and their Alternatives), CropLife International, Day Hospital Institute for Rehabilitation and Development, Environment and Social Development Organization, Environmental Group FRI (Foundation for Realization of Ideas), Environmental Health Fund, Institute for Global Environmental Strategies, International Council of Chemical Associations, International Council on Mining and Metals, International Institute of Tropical Agriculture, International POPs Elimination Network, International Society of Doctors for the Environment, International Trade Union Confederation, International Union of Pure and Applied Chemistry, National Toxics Network, Pesticide Action Network Asia and the Pacific, Society of Environmental Toxicology and Chemistry, Sustainable Development, Women in Europe for a Common Future

ثالثاً - مناقشات تحضيرية للقضايا التي ينتظر أن ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية

ألف - القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

١٠ - لدى النظر في هذا البند، كان أمام المشاركين مذكرة من الأمانة تلخص الاستقصاءات المستكملة التي تلقتها من أصحاب المصلحة بشأن المسألة (SAICM/InfDisc/2)، وتجميع المقدمات ذاتها (SAICM/InfDisc/INF/1)، ووثائق مقدمة من المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بشأن العلاقة بين المنتدى والنهج الاستراتيجي في المستقبل (SAICM/InfDisc/6)، ومقترح من الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية وجمعية السمية البيئية بشأن المساهمات في النهج الاستراتيجي من دوائر العلوم (SAICM/InfDisc/INF/9)، وأوراق قاعة الاجتماعات تحدد المقدمات عن المسألة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومن الولايات المتحدة الأمريكية. ولدى تقديم الوثائق، أشار ممثل الأمانة إلى إنه قد تم تحديد ٣٦ قضية من خلال عملية استقصاء وصلت عنها ٢١ إجابة، وأن الأمانة قد اقترحت، لتيسير عملية مناقشة هذه القضايا، عدداً من نقاط النقاش التي قد يرغب المشاركون التركيز عليها بدلاً من محاولة النظر في كل قضية من القضايا المحددة.

١١ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، استرعى أحد المشاركين الاهتمام إلى ورقة مطولة قدمتها المنظمة التي يتبعها استجابة للاستقصاء ومقترح فيها طريقاً للمضي في نظر المسألة. وفي هذا السياق، وافق المشاركون على أن يكون محور تركيز المناقشات على إيجاد نهج فعالة لإزاء القضية المحددة بدلاً من النظر إلى القضايا منفردة. كما ساد اتفاق على أن الشاغل في هذه المرحلة يتمثل في وضع خريطة طريق للمضي إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية على أن تحدد العملية التي ستبعبعد ذلك وقت انعقاد تلك الدورة.

١٢ - وشدد بعض المشاركين على الحاجة، منذ البداية، إلى وضع تعريف واضح لفكرة القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة. ولهذا الغاية، اقترح المشاركون، على وجه الخصوص، تقسيم القضايا إلى فئات مختلفة بحسب ما إذا كانت ناشئة عن التقدم في العلم أو عن ظهور مواد جديدة أو من مواد قائمة لم يتحدد سوى مؤخراً أنها تثير القلق. وتتضمن الفئات الأخرى القضايا التي لم تتم معالجتها بالقدر الكافي في السابق. بما في ذلك تلك المتضمنة في خطة العمل العالمية التي لم يتخذ أي إجراء بشأنها. وأشار مشارك آخر إلى أن ثمة حاجة إلى التمييز بين القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة والأولويات الوطنية للإجراءات التعاونية ولا سيما في مجال بناء القدرات لمعالجة الثغرات في التنفيذ.

١٣ - ورأى آخرون، بما في ذلك مشارك كان يتحدث نيابة عن منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي كانت قد قدمت ورقة قاعة اجتماعات عن القضية، إن من الضروري تحديد معايير أولاً بشأن تحديد القضايا، ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة، تحديد أولويات نظرها. وتتضمن تلك المعايير نطاق وحجم مشكلة معينة وتأثيراتها على صحة البشر والبيئة، وإمكانية إيجاد حلول، ومستوى المعارف العلمية المتوفرة أو عدم توافرها بشأن المشكلة، وما إذا كانت هذه المشكلة جامعة في نطاقها، وتجري معالجتها بفعالية في منطقتين أخري. وفي هذا السياق اعترض الكثيرون على أن تدرج على وجه الخصوص قضايا تغير المناخ التي قالوا إنها تعالج بصورة كافية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٤ - وأبرز العديد من المشاركين الحاجة إلى عملية فرز لتحديد القضايا التي تستحق الإدراج. وأشار أحد المشاركين إلى أنه يمكن أن تتألف هذه العملية من ثلاث مراحل: فرز أولي بواسطة الأمانة على أساس معايير أساسية للتأهل، وفرز بواسطة جهات الاتصال الإقليمية وفرز بواسطة مكتب أو هيئة معادلة.

١٥ - وجرت بعض المناقشات بشأن العملية التي ستتبع خلال الفترة المؤدية إلى الدورة الثانية للمؤتمر، وفي الدورة ذاتها حيث دعا بعض المشاركين إلى توفير دعم أشمل من الدوائر العلمية للعمل الخاص بتحديد القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة. واقترح أحد المشاركين الاستفادة الكاملة من خبرات أصحاب المصلحة، ويمكن لهذه الغاية دعوة أصحاب المصلحة إلى تقديم تقارير عن أنشطتهم ذات الصلة بهذه القضايا. وبعد أن لاحظ آخرون قيود القدرة لدى الأمانة، أعربوا عن تبيدهم إنشاء أو تعيين هيئة فيما بين الدورات للاضطلاع بهذا العمل، ورأى العديد من المشاركين أن المنتدى الدولي المعني بالسلامة الكيميائية يعتبر جهازاً مثالياً للعمل بهذه الصفة. ودعا أحد المشاركين إلى القيام بعمل متسق من خلال الشراكات أو فريق عامل في حين استرعى آخر النظر إلى اقتراح إعلان عام ٢٠١١ السنة الدولية للكيمياء، وهو إجراء سوف يساعد في تسليط الأضواء الدولية على القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة التي جرى تحديدها.

١٦ - ونقل العديد من المشاركين الذين كانوا يتحدثون نيابة عن هيئات علمية، استعداد منظماتهم لدعم الأمانة في الاضطلاع بذلك العمل، وهو تعهد حظي بالترحيب ولا سيما من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار مشارك آخر إلى الفائدة المحتملة لحلقات العمل الإقليمية في سد الثغرات في المعارف العلمية عن القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة.

١٧ - وفيما يتعلق بالعملية التي ستتبع في المؤتمر ذاته، اقترح أحد المشاركين أن تسلط البلدان الأضواء على القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة من خلال المناقشات في المؤتمر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن ينظر المؤتمر في اعتماد إعلان أو بيان آخر بشأن هذه القضايا. ويمكن أن يقرر إضافتها إلى برنامج العمل العالمي أو أن يتخذ إجراءً منسقاً من خلال إقامة شراكة أو فريق عامل.

١٨ - وعقب مناقشات الفريق، قدم الرئيس المشارك ورقة قاعة مؤتمر تتضمن مقترحاً بشأن طريقة المضي فيما يتعلق بالقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة. وبعد مناقشة المقترح، اعتمده المشاركون بالصيغة التي عدل بها شفهيًا باعتبار ذلك إعراباً عن وجهات نظرهم بشأن طريقة المضي إلى الأمام في القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة على أساس الفهم بأنه سيتعين تعديل بعض نصوصه، التي ترد بين أقواس مربعة، لكي تتسق مع نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل القانوني والتقني المفتوح العضوية المعني بالنهج الاستراتيجي. واعتمد المقترح بالصيغة التي يرد بها في المرفق بهذا التقرير.

باء - طرائق للإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي

١٩ - لدى النظر في هذا البند، كان أمام الممثلين مذكرات من الأمانة بشأن مجموعة من المؤشرات المقترحة وملخص تحليلي لخبرات أصحاب المصلحة المشاركين في الاختبارات الرائدة للمؤشرات (SAICM/InfDisc/4)؛ والمشروع الكامل للمؤشرات (SAICM/InfDisc/4)؛ وتجميع للمقدمات من

أصحاب المصلحة الذين قاموا بالاختبارات الرائدة لمشروع المؤشرات (SAICM/InfDisc/INF/4/Add.1)؛ ومذكرة من المجلس الدولي للاتحادات الكيميائية (SAICM/InfDisc/INF/4/Add.2) والموقف الإقليمي لأفريقيا (SAICM/InfDisc/INF/4/Add.3) وتقرير عن تقديرات خط الأساس (SAICM/InfDisc/INF/5).

٢٠ - وهنا المشاركون، الذين تحدثوا، حكومة كندا على رعايتها للمشروع الخاص بوضع طرائق للإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي بالتشاور مع لجنة توجيهية لمشروع دولي. ومع ذلك فقد أشاروا إلى مختلف العيوب الموجودة في المؤشرات، وفي شروط استيفاء الاستقصاءات بما في ذلك محدودية الموارد، ونقص المعارف وعدم كفاية الوقت والازدواج الكبير في الردود. ودعوا إلى مواصلة استعراض المؤشرات وتبسيطها لتصبح أكثر مواءمة للمستعملين، وأقل كثافة في الموارد. واقترح مشارك أن يبين الاستقصاء أهداف استراتيجية السياسات الجامعة للنهج الاستراتيجي، وأن يتضمن فصلاً بين تلك المؤشرات التي تمكن من قياس التقدم المحرز في الإدارة أو التنفيذ مثل مرحلة وضع التشريعات مقابل تلك التي ستركز بصورة مباشرة على النواتج البيئية. واقترح مشارك أن يتم التركيز على مواد كيميائية معينة، وعلى تعقب المذكرات بطريقة إلكترونية.

٢١ - واقترح مشارك آخر أن يتضمن الاستقصاء حيزاً للسرد للتمكين من تقديم المزيد من المعلومات المتصلة. واقترحت مشاركة أن تؤخذ في الاعتبار خطط التنفيذ الوطنية التي تتسق مع الظروف الخاصة للبلد المعني، وينبغي ألا يكون أي استقصاء يستخدم في شكل واحد يصلح للجميع بالنظر إلى الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث التنفيذ. وقالت إن من الصعب الإبلاغ عن تنفيذ تدابير رقابة إذا كان يتعين على البلد أولاً أن يحدد المواد التي ستخضع للرقابة. واقترحت توسيع نطاق هذه الخطط الوطنية لتشمل المستوى الإقليمي.

٢٢ - ودعا أحد المشاركين إلى التزام جانب الحرص فيما يتعلق بالإبلاغ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين مشيراً إلى أنه نظراً لأن الحكومات هي المسؤولة في نهاية المطاف عن الإبلاغ، فإن إشراك أصحاب المصلحة المتعددين قد يؤدي بعكس ما هو متوقع منه بالنسبة لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وشدد مشارك آخر على أهمية خط الأساس لقياس التقدم المحرز. واقترح مشارك آخر تقديم استقصاء واحد لجميع أصحاب المصلحة إلا أن العديد من المشاركين اعترضوا على ذلك، مشيرين إلى أن من غير الضروري أن يلي الاستقصاء جميع الاحتياجات بالنظر إلى أن لأصحاب المصلحة أدواراً مختلفة في العملية ولديهم طرائق مختلفة للإبلاغ.

٢٣ - وأشار الرئيس المشارك إلى أن من الممكن أن يتواصل العمل في تعديل المؤشرات بواسطة فريق عامل جديد أو بواسطة اللجنة التوجيهية للمشروع الدولي الأصلي. ووافق المشاركون على الخيار الأخير مع إعراب المزيد من أصحاب المصلحة الآخرين عن الاهتمام بالمشاركة في العملية. ويمكن أن تمثل مهمة الفريق، كما اقترح الرئيس المشارك، في إعداد استقصاء واحد يغطي ١٥ أو ٢٠ مؤشراً، على أن يكون من المفهوم أن يوسع أصحاب المصلحة، أن يستكملوا الاستقصاء، إذا رغبوا في ذلك، بتقاريرهم الخاصة. وأشار أحد المشاركين إلى أنه على الرغم من أن المؤتمر قد يعتمد مجموعة مخفضة من المؤشرات للإدراج في الاستقصاء، يظل يوسع أصحاب المصلحة الاستفادة من المجموعة الكاملة للمؤشرات على النحو الوارد في الوثيقة SAICM/InfDisc/INF/4. واسترعى مشارك آخر النظر إلى

العمل الذي قام به للتوفيق بين بعض العناصر الواردة في الاستقصاء، والنهج المستخدمة في قياس التقدم المحرز، وإجراء التحسينات من جانب الصناعات الكيماوية في تنفيذ النهج الاستراتيجي واقترح مواصلة هذه الجهود.

٢٤ - وقال ممثل الأمانة إن اللجنة التوجيهية سوف تضطلع بمزيد من العمل بالوسائل الإلكترونية مثل الاجتماع المحتمل لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة بغرض تقديم مقترح للنظر من جانب الدورة الثانية للمؤتمر في أيار/مايو ٢٠٠٩.

جيم - الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي بما في ذلك تقييم أداء تمويل النهج الاستراتيجي

٢٥ - لدى نظر هذا البند، كان أمام الفريق مذكرة من الأمانة تلخص التعليقات المقدمة من أصحاب المصلحة بشأن الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي (SAICM/InfDisc/3)، وتجميع التعليقات المقدمة (SAICM/InfDisc/INF/2). وأشار الرئيس المشارك وهو يقدم البند إلى أن التعليقات التي قدمها أصحاب المصلحة كانت رداً على استقصاء عمته الأمانة. وقال إنه في حين أن من غير المتوقع أن يتوصل المشاركون إلى اتفاق، فإن من المفيد أن يحددوا اتجاهات لوجهات النظر بشأن موضوع الترتيبات المالية حتى يمكنهم الخروج بمقترحات تنظرها الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيماوية.

٢٦ - واتفق جميع من تحدثوا تحت هذا البند على أن التمويل المستدام الطويل الأجل يمثل عنصراً رئيسياً لنجاح تنفيذ النهج الاستراتيجي. وساد اتفاق عام على أن توفير التمويل المستدام الطويل الأجل لتنفيذ النهج الاستراتيجي يمثل بنداً رئيسياً من بنود أعمال المؤتمر في دورته الثانية. واقترح أحد الممثلين أن يكون تمويل النهج الاستراتيجي، بالنظر إلى أهميته، موضوع مناقشات مائدة مستديرة رفيعة المستوى خلال الدورة الثانية للمؤتمر.

٢٧ - وساد اتفاق عام على أنه بالنظر إلى نطاق النهج الاستراتيجي، فإن التمويل اللازم لتحقيق تقدم ملموس نحو هدف عام ٢٠٢٠ يتجاوز بكثير ما هو متوافر الآن. وقال أحد المشاركين إن من الضروري أن يكون تمويل النهج الاستراتيجي مماثلاً على الأقل لذلك الخاص باتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وفي ضوء هذه المشاعر، دعا الكثير من المشاركين إلى إيجاد مصادر جديدة وإضافية للتمويل. غير أن أحد المشاركين قال إنه ينبغي للدعوة إلى إيجاد تمويل إضافي أن تأخذ في الاعتبار مسألة ما إذا كان لدى البلدان القدرة على إنفاقها بفعالية على تحسين إدارة المواد الكيماوية.

٢٨ - وقدم ممثل السويد ورقة قاعة اجتماعات تحدد الخيارات الخاصة بالتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي، وهي الورقة التي أعدتها السويد نيابة عن فريق غير رسمي للبلدان المانحة لتكون بمثابة نقطة بداية لتحريك الأفكار لاستئارة المناقشات. وتمثل إحدى النقاط الرئيسية في الورقة في أنه لا يوجد مصدر وحيد لتمويل جميع الأنشطة في إطار النهج الاستراتيجي حيث أنه يتضمن أنشطة تغطيها أنظمة أخرى، وأنشطة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وأنشطة تحقق منافع عالمية. ويعني هذا الاتساع في الأنشطة وعدم وجود مصدر وحيد للتمويل أن من الضروري ترتيب الأولويات، ولهذا الغاية تحديد الفئة التي تنتمي إليها الأنشطة الواردة في خطة العمل العالمية ومصادر التمويل المتوافرة حالياً بالفعل لكل نشاط منها. وأثنى العديد من المشاركين الآخرين على الورقة ولا سيما تقسيمها الأنشطة إلى ثلاث فئات، وقال أحدهم إنه يتعين على الأمانة أن تعد ورقة معلومات أساسية لتحديد الفئة التي تقع فيها الأنشطة الواردة في خطة العمل العالمية، والتمويل المتوافر فيما يتعلق بالفئات.

٢٩ - وقال العديد من المشاركين إن من المهم توسيع قاعدة المانحين، وأعربوا عن القلق من أن يؤدي ضيق القاعدة الحالية إلى سأم المانحين. ودعا أحد المشاركين إلى زيادة التمويل من الصناعة على وجه الخصوص مشيراً إلى أن مجرد ١,٠ في المائة من حجم المبيعات السنوية من المواد الكيميائية يوفر تمويلًا قدره ١ مليار دولار لإدارة المواد الكيميائية. وقال آخر إن من الضروري زيادة الجهود للحصول على تمويل من وكالات التمويل الإقليمية مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. غير أن ذلك يتطلب من البلدان النامية أن تضع إدارة المواد الكيميائية في مكانة أعلى في خططها الإنمائية. ودعت مشاركة أخرى إلى تعزيز الآليات المالية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حيث أنها كانت أدوات لتنفيذ الكثير من أنشطة خطة العمل العالمية. وقالت أيضاً إنه يتعين على وكالات التمويل ألا تنظر فقط إلى التنمية الوطنية أو استراتيجيات خفض الفقر لدى اتخاذ قرارها بل عليها أن تراعي أيضاً إدارة المواد الكيميائية والسياسات المماثلة.

٣٠ - وقال آخرون إن قاعدة المانحين واسعة في الحقيقة إلا أن حجم الأموال المخصصة لقضايا إدارة المواد الكيميائية منخفضة نسبياً. وقد يعزى ذلك إلى انعدام الفهم لدى صانعي قرارات التمويل، ولذا فإن من الضروري تسليط الأضواء على إدارة المواد الكيميائية حتى ينظر إليها على أنها قضية تحظى بأولوية عالية مما قد يؤدي إلى اجتذاب المزيد من التمويل. وقال مشارك إنه ينبغي أن يناقش المؤتمر في دورته الثانية سبل تحقيق ذلك. بما في ذلك من خلال زيادة توضيح أهمية إدارة المواد الكيميائية وصلتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وردد مشارك آخر هذه النقطة التي طرحت قبل ذلك التي مفادها أن من الضروري أيضاً أن تسند البلدان النامية مكانة عالية لإدارة المواد الكيميائية في خططها الإنمائية كوسيلة لاجتذاب قدر أكبر من التمويل.

٣١ - ودعا عدد من المشاركين إلى بذل جهود تهدف إلى إنشاء "نافذة للمواد الكيميائية" في مرفق البيئة العالمية، وتعيين المرفق كأداة مالية للنهج الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، طلب العديد من المشاركين أن تعد الأمانة ورقة معلومات أساسية لتنظرها الدورة الثانية للمؤتمر بشأن انعكاسات عمل المرفق بهذه الصفة.

٣٢ - غير أن عدداً من المشاركين حذر من استخدام المرفق كألية مالية. وذكر عدد منهم أن من الضروري ألا يعتمد النهج الاستراتيجي على مصدر تمويل وحيد بالنظر على وجه الخصوص إلى نطاقه العريض، وبالنظر كما أشار ممثل السويد إلى الطابع المتنوع لأنشطته الذي دعت إليه خطة العمل العالمية. كما أشير إلى أن إنشاء نافذة للمواد الكيميائية في مرفق البيئة العالمية لا يعني بالضرورة أن حجم التمويل الإجمالي المتاح للمشاريع ذات الصلة بالمواد الكيميائية سوف يزداد. وفي هذا الصدد، قال أحد المشاركين إنه مهما كان القرار الذي سيتخذ في الدورة الثانية للمؤتمر، لن يكون له أي تأثير إذا لم تتابع البلدان الأمر من خلال مفاوضات تجديد موارد المرفق، بالضغط لتخصيص المزيد من الأموال لإدارة المواد الكيميائية.

٣٣ - وقال آخر إن التأهل للتمويل من مرفق البيئة العالمية ينطوي على عملية صعبة ومرهقة تستند إلى معايير تمويل لا تعكس بالضرورة الأولويات الوطنية. ونظراً لأن المقصود أن يكون النهج الاستراتيجي ذا توجه قطري وإقليمي، دعوا إلى إقامة آلية مالية تتسم مثل برنامج البداية السريعة

بالبساطة والاستجابة الأكبر للاحتياجات الخاصة بكل قطر. وأثنى جميع من تحدثوا على برنامج البداية السريعة وإن كان قد ساد اتفاق على أن البرنامج قد تعرض، رغم نجاحه، لقيود كبيرة فيما يتعلق بحجم التمويل المتاح وإتهائه المقرر في عام ٢٠١٣. واقترح العديد من المشاركين أن ينظر المؤتمر في تجديد برنامج البداية السريعة أو إنشاء آلية مالية جديدة على غرار هذا البرنامج. ودعا أحد المشاركين إلى أن تجري الأمانة دراسة عن هذا الخيار. وقال آخر إن من المهم تسليط الأضواء على نجاح البرنامج بوصفه وسيلة لتشجيع المانحين على دعم أي آلية مالية تنشأ في المستقبل.

٣٤ - وقال عدد من المشاركين إن من الضروري إجراء دراسة أخرى عن خيارات التمويل المحتملة للنظر من جانب الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. ودعا آخر إلى إجراء تقييم نوعي بشأن احتياجات التمويل التي قال إنه يمكن أن تظلمع به الأمانة، ودراسة عما يمكن عمله مع مؤسسات التمويل الحالية، وهي الدراسة التي اقترح أن يجريها البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومعلومات من المانحين والصناعة عن العقبات التي يواجهونها في توفير قدر أكثر من التمويل المتاح لإدارة المواد الكيميائية. وقال أيضاً إنه يتعين، بجانب الدراسات الأساسية، إعداد وثيقة مفصلة يمكن أن تتضمن مشروع مقرر للنظر من جانب المؤتمر في دورته الثانية.

٣٥ - غير أن العديد من المشاركين من البلدان النامية دفعوا بشدة بأن قدراً كبيراً من الدراسات قد أجري بالفعل وأن المطلوب الآن هو إجراء حاسم ودعوا إلى اتخاذ مقرر ملموس بشأن التمويل المستدام الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي أثناء الدورة الثانية للمؤتمر.

٣٦ - وخلال المناقشات بشأن هذا البند، أشار ممثل النرويج إلى أن بلده قد تعهد بما يقرب من ١,٥ مليون دولار لبرنامج البداية السريعة. وقال إن حكومته تود أن تؤكد من جديد التزامها بالوفاء بهذا التعهد، وأن تقدم أيضاً مساهمة إضافية بما يقرب من مليون دولار في المستقبل القريب.

٣٧ - وعقب مزيد من المناقشات، اتفق على أن تعد الأمانة أما توصيات للعمل بواسطة المؤتمر في دورته الثانية أو مشروع قرار حيث اتفق على أن الغرض من هذا الاجتماع هو توفير معلومات وليس وصف ما ينبغي عمله، وإعداد مشروع قرار يتضمن المواقف السياسية لمختلف أصحاب المصلحة التي لم تتمكن الأمانة من توقعها.

٣٨ - كما اقترح أن تعد الأمانة وثيقة معلومات أساسية واحدة تجمع عدداً من المقترحات التي طرحت أثناء المناقشات. ويكون الهدف من هذه الوثيقة هو:

(أ) دعم المناقشات المتعلقة بالدور المحتمل لمرق البيئة العالمية في المستقبل بوصفه آلية مالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وسوف تتضمن الوثيقة التي تعدها الأمانة معلومات عن التفاعل المحتمل بين المرفق والنهج الاستراتيجي ومعلومات عما إذا كان قد تحقق الاستخدام الأمثل للمرفق أو ما إذا كان من الضروري تعديله. وفي هذه الحالة الأخيرة، تتناول الوثيقة الانعكاسات الإجرائية لتعديل المرفق؛

(ب) دعم المناقشات بشأن تمويل الفئات الثلاث لأنشطة النهج الاستراتيجي المحددة في ورقة قاعة الاجتماعات التي قدمتها السويد نيابة عن الفريق غير الرسمي للبلدان المانحة. وسوف تقدم الوثيقة التي تعدها الأمانة تقييماً نوعياً للاحتياجات مع مراعاة الأولويات الإقليمية بما في ذلك تلك التي

تجدها المنظمات غير الحكومية المعنية بالمصلحة العامة على المستوى الإقليمي، وتحديد مصادر ومستويات التمويل المتاح بالفعل لدعم الأنشطة في الفئات الثلاث. وستبين هذه الوثيقة برنامج البداية السريعة وتقرير خط الأساس الذي أعد في إطار المشروع الذي ترعاه كندا لوضع طرائق الإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٣٩ - واقترح كذلك أن تعد الأمانة تقريراً عن العقبات التي يمكن أن تحول دون إسهام المانحين المحليين، بما في ذلك الصناعة، بالموارد لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي. وجرى تأكيد ضرورة أن يتضمن التقرير حلولاً محتملة لأي عقبات يجري تحديدها حتى لا يتمسك بها كذريعة لعدم العمل.

دال - استعراض النهج الاستراتيجي واستكماله

١ - تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي والقرارات الاستراتيجية التي يحتمل اتخاذها لكفالة فعالية التنفيذ في المستقبل

٤٠ - قدم الرئيس المشارك هذا البند مشيراً إلى أن تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بغرض استعراض ما أحرز من تنفيذ مقابل أهداف عام ٢٠٢٠. يمثل إحدى المهام التي سيضطلع بها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية خلال دورته الثانية على النحو الوارد في الفقرة ٢٤ (ب) من استراتيجية السياسات الجامعة.

٤١ - وخلال المناقشات، قال بعض المشاركين إن من الضروري، بداية، تحديد العقبات التي ووجهت أثناء تنفيذ النهج الاستراتيجي، وأولويات العمل، والتقدم المحرز حتى الآن بما في ذلك من خلال الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج البداية السريعة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي أن تستند استراتيجية المستقبل إلى تلك النتائج على أن تأخذ في الاعتبار أيضاً القضايا الناشئة. وأشار إلى أن أفضل طريقة يمكن بها للمؤتمر خدمة تنفيذ النهج الاستراتيجي هي من خلال موجز الرئيس الذي يتضمن القضايا التي تهم التفكير الاستراتيجي. غير أن المشاركين آخرين قالوا إن الموجز لن يتضمن مواصلة تحديث النهج الاستراتيجي. وبدلاً من ذلك، يمكن وضع مقرر استراتيجي واضح يحدد الأولويات الخاصة بالمستقبل.

٤٢ - وقال أحد المشاركين إنه يمكن استخدام الموارد الحالية بصورة أفضل في تنفيذ وتعديل قضايا الإبلاغ التي ستجرى دراستها خلال الدورة الثالثة للمؤتمر بدلاً من تعديل النهج الاستراتيجي الذي لم يوضع إلا منذ ثلاث سنوات فقط. وأشار آخرون إلى أنه ينبغي قبل إدراج قضايا جديدة وناشئة في مجال السياسة العامة، استكمال التقييم للحالة الراهنة.

٢ - عملية لإمكانية إضافة أنشطة جديدة لخطة العمل العالمية

٤٣ - لدى دراسة هذا البند، كان أمام المشاركين مذكرة لتوليد الأفكار بشأن إمكانية وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة جديدة لإدراجها في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي SAICM/InfDisc/5، قدمها ممثل أسبانيا. وقال إن هذه الوثيقة تقترح آلية بسيطة لتمكين البلدان

وأصحاب المصلحة من وضع نظرة مشتركة بشأن القضايا الناشئة التي لم تشملها خطة العمل العالمية. واقترح تقديم المبادئ التوجيهية أثناء الدورة الثانية للمؤتمر للنظر فيها.

٤٤ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أشاد المشاركون بالإجراء البسيط المتضمن في المقترح لضمان أن تظل خطة العمل العالمية وثيقة تنبض بالحياة. وتتيح هذه الخطة إجراء عمليات التحديث والاستكمال التي لا تتطلب وقتاً مفرطاً من دورة المؤتمر بل ويمكن إجراؤها بصورة مسبقة.

٤٥ - وأكد الكثير من المشاركين أن خطة العمل العالمية وثيقة تنبض بالحياة تتطلب التحديث المستمر، وقالوا إن من الضروري وضع الإجراء الذي يحقق ذلك خلال الدورة الثانية للمؤتمر. وأيد مشاركون الحاجة إلى تجنب المناقشات المطولة بشأن كل نشاط أثناء الدورة. وقال مشاركون آخر رغم ما أعرب عنه من تأييد للنهج المبين في الوثيقة SAICM/InfDisc/5، إنه ينبغي للمؤتمر أثناء دورته الثانية إنشاء جهاز استشاري أو فرعي لمواصلة النظر في بعض الأنشطة المقترحة من وجهة نظر علمية وتقنية. وقال إنه ينبغي أن يتم ذلك من خلال دمج المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية في النهج الاستراتيجي بوصفه جهازاً فرعياً للمؤتمر.

٤٦ - وقال مشاركون آخر إن ضيق الوقت خلال الدورة الأولى للمؤتمر حال دون إجراء مراجعة نوعية للأنشطة المدرجة في خطة العمل العالمية. فقد كان من المهم إجراء هذه المراجعة إذا كان يتعين إدراج أنشطة جديدة. وبعد أن أشار أحد المشاركين إلى وجود ٢٧٣ نشاطاً مدرجاً في خطة العمل العالمية، قال إن الكثير من هذه الأنشطة أو معظمها لم يخضع للاستعراض. ومن السابق لأوانه الانخراط في عملية لإدراج أنشطة جديدة في وقت لا تتوافر فيه سوى خبرات ضئيلة عن الأنشطة القائمة. وقال أحد المشاركين إن القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة البالغة ٣٦ والمقترحة في الوثيقة SAICM/InfDisc/INF/1 تحتاج إلى ترتيب للأولويات في حين حذر مشاركون آخر من ازدواج الموضوعات مع المجالات الأخرى. وبعد أن أكد أحد المشاركين أن الهدف من خطة العمل العالمية هو أن تستخدمها البلدان لتحقيق تقدم مع استراتيجياتها القطرية، رأى أنه ينبغي استخدام الأهداف الاستراتيجية الواردة في استراتيجيات السياسات الجامعة وليس خطة العمل العالمية كمقياس لتحقيق أهداف عام ٢٠٢٠. وأشار مشاركون آخر إلى أن خطة العمل العالمية أداة في يد البلدان لتحقيق الأنشطة التي يمكن أن تساعد في تحقيق تلك الأهداف. وقال مشاركون إن مسألة كيفية إضافة أنشطة إلى خطة العمل العالمية أو ما إذا كان ينبغي تحقيق ذلك تختلف اختلافاً كاملاً عن مسألة كيفية التعامل مع قضايا السياسات الناشئة، وأنه يتعين على المشاركين أن يتجنبوا الخلط بين المسألتين. وقد انتهت المناقشات إلى ضرورة عرض المقترح الوارد في الوثيقة SAICM/InfDisc/5 على المؤتمر في دورته الثانية مع التعديلات اللازمة لبيان هذا الاختلاف.

هاء - علاقة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بالنهج الاستراتيجي

٤٧ - لدى النظر في هذا البند، كان أمام المشاركين وثائق مقدمة من رئيس المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (SAICM/InfDisc/6) تتعلق بنتائج الدورة السادسة للمنتدى. وقدم الرئيس البند، وطلب تعليقات المشاركين.

٤٨ - وصف عدد من المشاركين، كان أحدهم يتحدث نيابة عن إقليم، ما ذكره بأنه مزايا المنتدى قائلين إنه ساعد البلدان النامية، وأقام أشكال تآزر وتوصل إلى توافق الآراء، وكان هيئة تتسم بالشفافية

وتعدد القطاعات. ودعوا إلى دمج في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بصفته هيئة استشارية أو فرعية بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي. واقترح أحد المشاركين استخدام المنتدى في المناقشات غير الرسمية بين الخبراء دون أن يتأثر بالقضايا السياسية.

٤٩ - وقال مشارك آخر إنه يمكن تدعيم النهج الاستراتيجي إذا تولت وظائف المنتدى الأساسية هيئة فرعية لها طرائق العمل الخاصة بها، وأن هذا الترتيب سوف يزيد من الاتساق في مجال إدارة المواد الكيميائية.

٥٠ - غير أن بعض المشاركين الآخرين قالوا إنهم لا يرون أي قيمة من تحويل المنتدى إلى جهاز فرعي للمؤتمر. وأشاروا إلى أن قرار دكاكر الذي اعتمده الدورة السادسة للمنتدى قد أوضح أنه لا يمكن إلغاء المنتدى من الوجود ببساطة، وأنه في الواقع سيواصل عملياته، ويتوافر لإعداد نواتج بشأن إدارة المواد الكيميائية يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لدى التنفيذ ومواصلة تطوير النهج الاستراتيجي. وقال أحد المشاركين إن إطلاق عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي حجب الحاجة إلى المنتدى كلية.

٥١ - وفي الختام، أشار الرئيس إلى أن المناقشات الثرية قد أسفرت عن ثروة من المعلومات التي سوف تساعد الأمانة في التحرك قدماً صوب الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

رابعاً - تنظيم الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

٥٢ - لدى النظر في هذا البند، كان أمام المشاركين مذكرات من الأمانة تتضمن مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة الثانية للمؤتمر وبرنامج وشكل المؤتمر (SAICM/InfDisc/7)، جنباً إلى جنب مع وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النهج الاستراتيجي والمؤتمر (SAICM/InfDisc/INF/8)، ووجهات نظر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبعة والعشرين بشأن الدورة الثانية للمؤتمر (SAICM/InfDisc/INF/10). وأشار الرئيس المشارك إلى أن الأمر لن يحتاج إلا إلى مناقشات طفيفة بشأن جدول الأعمال المؤقت، وجدول الأعمال المشروح للدورة بالنظر إلى الوقت الطويل الذي قضى في إعداد هاتين الوثيقتين والمشاورات واسعة النطاق التي أجريت بالفعل بشأنهما.

٥٣ - وأكد ممثل الأمانة أن الدورة الثانية للمؤتمر سوف تعقد في جنيف من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات. وشكر حكومة سويسرا لإتاحتها المركز دون مقابل. كما قدم الشكر لحكومة سويسرا والمفوضية الأوروبية لتقديمهما مساهمات مبكرة للمساعدة في سداد تكاليف الدورة. وفي ضوء الفقرة ٥ من القرار ١/١ لاستراتيجية السياسات الجامعة التي دعت إلى عقد اجتماعات المؤتمر بالاقتران مع اجتماعات الأجهزة الرئاسية للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، سوف تعقد الدورة الثانية للمؤتمر خلال الأسبوع الواقع بين الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم والجمعية الثانية والستين للصحة العالمية. وقال إن الأمانة والحكومة السويسرية حجزت نحو ٥٠٠ غرفة في الفنادق للمشاركين إلا أنه حث أولئك القادرين منهم على حجز غرفهم مقدماً حيث أن الغرف المحجوزة قد لا تكفي، وأن عدداً من المناسبات الأخرى واسعة النطاق سوف تقام في نفس الوقت. وقال إن الوثائق سوف تتوافر في غضون ١٢ أسبوعاً من المناقشات الحالية لإتاحة الوقت الكافي لتنقيحها وترجمتها وتوزيعها. وسوف تصدر رسالة الدعوة الرسمية إلى الدورة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وترسل إلى جهات الاتصال الخاصة بالنهج الاستراتيجي، أو في حالة البلدان التي لم تعين جهات اتصال رسمية بعد، إلى وزارات الخارجية.

٥٤ - ووافق المشاركون على جدول الأعمال المؤقت المقترح وجدول الأعمال المشروح الواردين في الوثيقة SAICM/InfDisc/7 مع تعديل طفيف بتوسيع النص في جدول الأعمال المشروح لبيان الصياغة الواردة في الفقرتين ١٣ و ٢٤ من استراتيجية السياسات الجامعة.

٥٥ - وفيما يتعلق بمشروع برنامج المؤتمر، قال العديد من المشاركين إنه يتعين عقد الجزء الرفيع المستوى في نهاية المؤتمر لتمكين الوزراء الحاضرين في المؤتمر من استيعاب نتائج المداولات التي تجري قبل ذلك من الأسبوع. ونظراً لأن الموضوع الرئيسي المقترح للمؤتمر هو الصحة العامة والبيئة وإدارة المواد الكيميائية، فإن ذلك سوف يتيح أيضاً للوزراء نقل النتائج إلى الجزء الرفيع المستوى في جمعية الصحة العالمية التي ستعقد في اليومين الأولين للجمعية. غير أنه اقترح أيضاً عقد جلسة عامة واحدة على الأقل عقب الجزء الرفيع المستوى لإتاحة الفرصة للوزراء للمشاركة في اعتماد المقررات في اليوم الأخير من الدورة. واقترح أحد المشاركين عقد الجزء الرفيع المستوى في منتصف الدورة مشيراً إلى أنه في حين أن وزراء الصحة سوف يهتمون فرصة عقد الجزء الرفيع المستوى لجمعية الصحة العالمية، فإن الكثير من الوزراء الذين سيحضرون الدورة، سيكونون من وزراء البيئة الذين قد لا يحضرون الجمعية. ولذلك فإن عقد الجزء الرفيع المستوى في منتصف الدورة سوف يتيح للوزراء المشاركة الكاملة في بعض المسائل مثل المساعدة التقنية وبرنامج العمل خلال ما تبقى من الدورة.

٥٦ - ووافق المشاركون على مقترح عقد مناقشات مائدة مستديرة خلال الجزء الرفيع المستوى، حيث يمكن أن تؤدي النتائج المستخلصة من هذه المناقشات في استنارة المقررات التي ستتخذ في الدورة. وسوف توفر مناقشات المائدة المستديرة معلومات للوزراء بشأن بعض البنود مثل المسائل المالية بما في ذلك برنامج البداية السريعة، وطرائق المضي قدماً. واقترح أحد المشاركين عقد مناقشات مائدة مستديرة واحدة بشأن الصحة العامة وواحدة بشأن الآلية المالية والمساعدة التقنية. وقال آخرون كانوا يجذبون النوع عن الكم، أنه ينبغي عقد مناقشات مائدة مستديرة واحدة فقط. وأيد مشاركون آخرون موضوعاً رئيسياً يركز على الصحة العامة إلا أنهم قالوا إن من الضروري ربطها بالأهداف الإنمائية للألفية. وعرض ممثل منظمة الصحة العالمية، بمساعدة الشركاء في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، المعاونة في عقد مناقشات مائدة مستديرة ذات صلة بالصحة. وأشار مشارك آخر إلى أن تخصيص موضوع رئيسي لكل جلسة في المؤتمر سوف يعوق التغطية الأشمل لقضايا إدارة المواد الكيميائية. واتفق مشاركون آخرون على هذا الرأي مشيرين إلى ضرورة أن يكون النهج الاستراتيجي هو الموضوع الرئيسي على أن يشمل بعض الموضوعات الفرعية مثل الصحة والتمويل.

٥٧ - واقترح أحد المشاركين وضع ترتيبات لحلقات عمل تعقد على هامش المؤتمر وأضاف قائلاً إن من الضروري أن تكون الجلسات الإعلامية التقنية أكثر إيجازاً من تلك المقترحة، وأن تستمر خلال الدورة بدلاً من عقدها يوم الأحد السابق على افتتاح الدورة فقط. وقال مشارك آخر إنه يتعين على الوزراء الذين يحضرون الدورة اعتماد إعلان أو قرار.

خامساً - المسائل الأخرى

٥٨ - لم ينظر في أي مسائل أخرى.

سادساً - اعتماد تقرير الاجتماع

٥٩ - اعتمد هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الذي عمم خلال الاجتماع بالصيغة التي عدل بها شفهيًا على أساس الفهم بأن الأمانة، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين، سوف تستكمل التقرير لكي يبين الوقائع التي جرت في اليوم الثاني من الاجتماع.

سابعاً - اختتام الاجتماع

٦٠ - أعلن عن اختتام الاجتماع في الساعة ٤/٣٠ بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

طريقة المضي قدماً في القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

معلومات أساسية

١ - تتمثل إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المبينة في الفقرة ٢٤ (ي) من استراتيجية السياسات الجامعة للنهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية في "تركيز الاهتمام والدعوة إلى إجراءات ملائمة بشأن القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة في الوقت الذي تنشأ فيها، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات الإجراءات التعاونية". وتدعو الفقرتان ١٤ (ز) و ١٥ (ز) على التوالي إلى "معالجة القضايا الجديدة والناشئة ذات الاهتمام العالمي معالجة كافية بواسطة آليات مناسبة" و"الإسراع بوتيرة البحوث العلمية بشأن تحديد وتقييم تأثيرات المواد الكيميائية على رفاه البشر والبيئة بما في ذلك القضايا الناشئة".

٢ - وكان أمام المشاركين في المناقشات غير الرسمية الوثائق SAICM/InfDisc/2 التي تتضمن عرضاً عاماً وموجزاً أعدتهما الأمانة يحددان بعض القضايا للنظر من جانب المشاركين لدى إجراء استعراض أولي؛ و SAICM/InfDisc/6 التي تتضمن وثائق مقدمة من المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بشأن مستقبل علاقة المنتدى بالنهج الاستراتيجي؛ و SAICM/InfDisc/INF/1 التي تتضمن تجميعاً لعدد ٢١ مذكرة من أصحاب المصلحة بشأن القضايا الناشئة المحتملة للنظر من جانب الدورة الثانية للمؤتمر؛ و SAICM/InfDisc/INF/9 التي تتضمن مقترحاً من الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية وجمعية السمية البيئية والكيمياء يشتمل على مساهمة من الدوائر العلمية وورقتي قاعة اجتماعات بشأن موضوع القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة، إحداهما مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أولاً - طابع المناقشات غير الرسمية

٣ - لقد أسفرت المناقشات التحضيرية الثرية والمحفزة للأفكار عن الكثير من المقترحات القيمة. وقد أنصب التركيز الرئيسي على أفضل طريقة يمكن أن يبدأ بها المؤتمر للاضطلاع بوظائفه فيما يتعلق بالقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة وعلى وجه الخصوص الكيفية التي سينتقي من بينها القضايا التي رشحت للنظر كجزء من المناقشات التحضيرية. والغرض من ذلك هو معالجة تلك القضايا التي رشحت بالفعل للنظر، وتوفير بعض المدخلات للمناقشات بشأن الإجراءات الأكثر استدامة على المدى الطويل.

٤ - وقد ساد اتفاق عام على أنه يمكن تعريف قضية السياسات الناشئة بصورة ملائمة بأنها "القضية التي تتضمن إنتاج أو توزيع أو استخدام المواد الكيميائية التي لم يتم التعرف عليها بصورة عامة أو لم تتم معالجتها بصورة كافية إلا أنه قد يكون لها أضرار جسيمة على رفاه البشر و/أو البيئة" ولتوفير المزيد من الوضوح للتعريف، سوف يركز المؤتمر على القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة بشأن

إدارة المواد الكيميائية والتي قد تتضمن تلك التي تعالج الجوانب العلمية، والجوانب السياسية، والجوانب الناشئة عن الاستخدام النهائي. وكان من المفهوم أن مصطلح "إنتاج واستخدام" سيمكن أيضاً من معالجة قضايا إدارة النفايات.

٥ - وفيما يتعلق بالملاءمة والفائدة، روى أن عملية الترشيح الجارية التي تنطوي على استخدام استقصاء بسيط كانت عملية ملائمة. وقد روى أن إجراءً بسيطاً لفرز وترتيب أولويات قضايا السياسات الناشئة يمثل خطوة إضافية ضرورية للمساعدة في التحضيرات للدورة الثانية للمؤتمر.

٦ - ولذا، فإن جوهر المناقشات يتمثل في معايير التنقية أو الفرز التي ستستخدم. وسوف تعالج المعايير، على وجه الخصوص، الحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود ومعالجة المنافع مع مراعاة الاحتياجات الإقليمية وحجم أصحاب المصلحة المشاركين في قضية معينة.

٧ - وقد طرح عدد من المقترحات بشأن كيفية تنفيذ عملية الفرز وترتيب الأولويات في المستقبل بعد الدورة الثانية للمؤتمر. ويمكن أن ينطوي ذلك، مثلاً، على استخدام خدمات جهاز استشاري رسمي أو فريق غير رسمي معتمد على العلم.

ثانياً - الإجراءات المباشرة

٨ - تتمثل الخطوة الأولى في الإعداد لنظر القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة المقدمة خلال الدورة الثانية للمؤتمر في فرز هذه القضايا المرشحة بطريقة تتسم بالشفافية. وستستكمل الإجراءات التالية قبل نهاية عام ٢٠٠٨:

(أ) ستكفل الأمانة أولاً أن القضية المرشحة المعنية تستوفي المعايير الأساسية مثل أنها تقع ضمن التعريف العام للقضية الناشئة في مجال السياسة العامة، وأن الأسئلة الموجهة في الاستقصاء البسيط قد استوفيت. وسيجري وضع القضايا في مجموعات لكي يمكن نظر القضايا المتماثلة معاً؛

(ب) تقوم الأمانة بعد ذلك بالإبلاغ عن المقدمات وفقاً لمجموعة من المعايير التي يمكن أن تشكل أساساً لمواصلة النظر في أولوية القضية فيما يتعلق بنظرها في الدورة الثانية. وسوف تتضمن هذه المعايير ما يلي:

١' حجم المشكلة وتأثيرها على صحة البشر و/أو البيئة مع مراعاة العشرات

الفرعية المعرضة وأي ثغرات في البيانات المتعلقة بالسمية والتعرض؛

٢' مدى مناقشة القضية في الهيئات الأخرى؛

٣' مستوى المعارف المتعلقة بالقضية؛

٤' مدى ما تتسم به القضية من طابع شامل؛

٥' إمكانية تنفيذ الإجراء المقترح؛

٦' صلة القضية بعدد واسع من البلدان أو الأقاليم وأصحاب المصلحة،

ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٩ - وسيجري تعميم نتائج الفرز الذي تجريه الأمانة على أعضاء الفريق الذي يدعم التحضير للدورة الثانية للمؤتمر والذي سيقوم بالتشاور مع جهات الاتصال الإقليمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية حسب مقتضى الحال. ويختار الفريق عدداً من القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة سيجري النظر فيها بالتفصيل من جانب المؤتمر. وسوف يشمل ذلك تحديد أهمية وأولوية القضايا التي ستنتظرها الدورة الثانية. غير أن التوجيه المتعلق بعدد القضايا التي ستجرى معالجتها سيعتمد على الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها فيما يتعلق بتنظيم الدورة الثانية للمؤتمر (البند ٤ من جدول أعمال المناقشات غير الرسمية).

ثالثاً - الإجراءات أثناء الدورة الثانية للمؤتمر

١٠ - ستجري معالجة القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة التي سيتم اختيارها للنظر فيها بالتفصيل حسب مقتضى الحال خلال الدورة الثانية للمؤتمر. ويمكن أن تتم هذه المعالجة من خلال، مثلاً، إدراج القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة المحددة أولوياتها في مقرر أو بيان للرئيس بشأن الإجراءات الأخرى التي ستتخذ.

١١ - يمكن النظر في القضايا الناشئة المتبقية بقدر أقل من التفصيل، وإحالتها لتقديم المشورة أو اتخاذ إجراء إلى هيئة أخرى، إبقاؤها قيد الاستعراض من جانب المؤتمر أو مجرد الإحاطة بها حسب مقتضى الحال.

١٢ - وسوف ينظر المؤتمر في دورته الثانية أيضاً في إجراء طويل الأجل بشأن طرائق الاضطلاع بوظائفه فيما يتعلق بالقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة والتي تتضمن معايير معدلة لترتيب الأولويات التي ستوضع حسب الضرورة. وسوف تعد الأمانة ورقة تتضمن مشروع مقترح في هذا المجال للنظر من جانب المؤتمر في دورته الثانية بالتشاور مع جهات الاتصال الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وسوف يأخذ المقترح في الاعتبار المناقشات غير الرسمية والخبرات المكتسبة من تطبيق الإجراء المتفق على استخدامه في الفترة السابقة على الدورة الثانية للمؤتمر.

رابعاً - اعتبارات المستقبل

١٣ - سوف يتم البت في ذلك خلال الدورة الثانية للمؤتمر استناداً إلى ما تقدم.